أحكام استخدام المراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي في الفقه الإسلامي :بين الحرية والمسألة

Muhammad Niteh
Universiti Islam Selangor
E-mail: myosef@uis.edu.my

Che Jawariah Binti Che Hassan
Guru SMK Bandar Tasik Kasuma, Beranang Selangor
E-mail: myosef@uis.edu.my

ABSTRACT
This paper explores the contemporary fiqh rulings regarding adolescents' use of social media platforms and the implications of such behavior from an Islamic legal perspective. In the current digital age, young individuals frequently interact on platforms like Facebook, Instagram, and TikTok. While these platforms offer spaces for communication and creativity, they also expose youth to moral and religious challenges. This study examines when an adolescent becomes accountable (taklif) for their online behavior, particularly after reaching the age of discernment. Using an inductive and analytical methodology, the paper discusses key Islamic legal principles such as 'No harm and no reciprocating harm', 'Blocking the means (sadd al-dhara'i)', 'Preventing harm takes precedence over achieving benefit', and 'What leads to haram is haram'. It highlights how these principles apply to online practices such as cyberbullying, spreading false news, sharing inappropriate content, and digital addiction. The paper also introduces the concept of digital ethical responsibility within the framework of Islamic jurisprudence and offers practical recommendations for parents, educators, and religious institutions to ensure a safe and ethically guided digital environment for Muslim adolescents.
Keywords: adolescents; Islamic law; social media; digital ethics; responsibility.

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة الفقهية المعاصرة واقع المراهقين والشباب في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وما يترتب عليه من آثار دينية وأخلاقية واجتماعية، في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية. في ظل الثورة الرقمية، أصبح من الشائع أن يقضي الشباب وقتًا طويلًا على هذه المنصات، بما فيها من محتويات متنوعة تتراوح بين المفيد والضار. وهنا تبرز أهمية ضبط هذا السلوك وفق ضوابط فقهية وأخلاقية تحمي الفرد والمجتمع، وتدعم نشر ثقافة السلام .يركز البحث على بيان المسؤولية الشرعية للمراهق عند بلوغه سن التمييز والتكليف، وفقًا لمذاهب الفقهاء، ويستعرض المبادئ التي تحكم المحتوى الذي يجوز له مشاركته أو التفاعل معه. كما يناقش القواعد الفقهية ذات الصلة مثل: "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"، "لا ضرر ولا ضرار"، "كل ما أدى إلى الحرام فهو حرام"، و"رفع الحرج." يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي والتحليلي، ويعرض بعض النماذج الواقعية لاستخدامات المراهقين في البيئات الرقمية، مع توصيات عملية للأسر والمؤسسات التعليمية والدعوية لضبط هذا الاستخدام، تحقيقًا لثقافة السلام وحماية للقيم.

الكلمات المفتاحية: المراهقون؛ الشريعة الإسلامية؛ وسائل التواصل الاجتماعي؛ الأخلاق الرقمية؛ المسؤولية.

١. المقدمة

في العصر الرقمي الراهن، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من حياة المراهقين، حيث يقضون ساعات طويلة يوميًا في التفاعل عبر منصات مثل فيسبوك، إنستغرام، وتيك توك. هذا الاستخدام المكثف يثير تساؤلات فقهية حول مدى مشروعية تصرفاتهم في هذا الفضاء الرقمي، خاصةً في ظل غياب الرقابة المباشرة من الأسرة أو المؤسسات التعليمية.

من منظور الفقه الإسلامي، يُعتبر المراهق مسؤولًا عن أفعاله عند بلوغه سن التمييز، حيث يُحاسب على أقواله وأفعاله التي قد تندرج تحت مسميات شرعية مثل الغيبة، النميمة، أو نشر الشائعات. وقد أكد مجمع الفقه الإسلامي الدولي على ضرورة التزام المستخدمين، بمن فيهم المراهقون، بالضوابط الشرعية عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، محذرًا من نشر المنكرات أو الأخبار الكاذبة التي تضر بالمجتمع Niteh, M. Y. (٢٠١٦).

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الأحكام الفقهية المتعلقة باستخدام المراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي، مع التركيز على التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية الشرعية. كما تسعى إلى تقديم توصيات عملية للأسر والمؤسسات التربوية لضبط هذا الاستخدام بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

٢. المنهج المتبع

٢،١. تعريف المراهقة وحكمها الشرعي

تُعد مرحلة المراهقة من المراحل العمرية الحاسمة في حياة الإنسان، حيث تبدأ عادةً من سن البلوغ وتستمر حتى بداية سن الرشد. في الفقه الإسلامي، يُعتبر البلوغ بداية التكليف الشرعي، حيث يُحاسب الفرد على أفعاله ويُطالب بأداء الفرائض والواجبات الدينية. وقد حدد الفقهاء علامات البلوغ بأمور منها: الاحتلام، أو بلوغ سن الخامسة عشرة، أو ظهور علامات البلوغ الجسدية. أما سن التمييز، فهو السن الذي يبدأ فيه الطفل بفهم الأمور والتمييز بين الصواب والخطأ، وغالبًا ما يُحدد بسن السابعة Mayo Clinic. (٢٠٢٣). وقد أشار مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى أن سن التمييز هو سبع سنوات، وتُعتبر تصرفات من لم يبلغها باطلة، أما المميز فإن تصرفاته المالية تنقسم إلى: تصرفات نافعة نفعًا محضًا فتقع صحيحة نافذة، وتصرفات دائرة بين النفع والضرر فتقع موقوفة على الإجازة ممن يملكها، وتصرفات ضارة ضررًا محضًا فلا يُعتد بها. مجمع الفقه الإسلامي الدولي (٢٠٠٦).

سن التمييز هو السن الذي يبدأ فيه الطفل بفهم الأمور، ويستطيع التفريق بين النافع والضار، وبين الصواب والخطأ في الأمور الحياتية البسيطة. وقد حدد جمهور الفقهاء سن التمييز غالبًا عند سبع سنوات، استنادًا إلى حديث النبي ﷺ: "مُروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع..." (رواه أبو داود) وفي هذا السن، لا يكون الطفل مكلفًا تكليفًا شرعيًا تامًا، لكنه يُعد قادرًا على فهم بعض الأمور والتصرف في بعض الشؤون البسيطة. إذا كان الطفل دون سن التمييز، فإن تصرفاته لا يُعتد بها شرعًا، سواء في العبادات أو المعاملات، لأنه لا يُدرك المقاصد والمعاني، فهو في حكم "غير العاقل".

مثال: لو اشترى شيئًا أو باع، أو وهب، فتصرفه باطل لا يُترتب عليه أثر شرعي.

٢،٢. حكم تصرفات المميز (٧ سنوات فما فوق حتى البلوغ)

الطفل المميز يمكنه أحيانًا أن يُجري تصرفات شرعية ومعاملات مالية، ولكنها تُصنّف إلى ثلاثة أنواع بحسب الفقهاء، كما ذكرها الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة وقرّرتها قرارات مجمع الفقه الإسلامي: تصرفات نافعة نفعًا محضًا: مثل: قبول الهبة، أو الصدقة، أو الهدية. هذه التصرفات تكون صحيحة ونافذة لأنها لا تضرّه، بل فيها نفع بحت. تصرفات دائرة بين النفع والضرر: مثل: البيع والشراء. هذه التصرفات تكون موقوفة؛ أي لا تكون نافذة إلا بإجازة الولي أو الوصي. الموسوعة الفقهية الكويتية" (جـ١٠، صـ٢٩١). السبب: لأن فيها احتمال النفع والضرر معًا. تصرفات ضارة ضررًا محضًا: مثل: التبرع بالمال، أو التنازل عن حق مالي، أو إبراء ذمة شخص من دين. هذه التصرفات تكون باطلة وغير معتبرة شرعًا. السبب: لأن فيها ضررًا مباشرًا على القاصر. "تصرفات الصغير المميز إن كانت نافعة نفعًا محضًا جازت، وإن كانت ضارة ضررًا محضًا لم تجز، وإن كانت دائرة بين النفع والضرر فتتوقف على إجازة الولي." وكذلك في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي: "تصرفات الصغير المميز المالية تنقسم إلى ما هو نافع نفعًا محضًا فيصح، وما هو ضار ضررًا محضًا فلا يصح، وما فيه نفع وضرر فيصح بإذن الولي." مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (٢٠٠٦).

٢،٣. الضوابط و القواعد الفقهية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي

في ظل الانتشار الواسع لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بين المراهقين، تبرز الحاجة إلى تأصيل ضوابط فقهية تحكم هذا الاستخدام، مستندة إلى القواعد الفقهية التي تهدف إلى حماية الفرد والمجتمع من المفاسد.

أولاً: قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" : تُعد هذه القاعدة من القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي، وتُستند إلى حديث النبي ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار" (رواه ابن ماجه). وتعني أن كل فعل يؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين محرم شرعًا. وبالتالي، فإن استخدام المراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي لنشر الشائعات أو التشهير بالآخرين يُعد مخالفًا لهذه القاعدة .

في سياق العصر الرقمي، يمكن إسقاط هذه القاعدة على عدة ممارسات شائعة بين المراهقين في وسائل التواصل:

١.نشر الإشاعات: إذا قام مراهق بنشر خبر كاذب عن زميله، ولو كان على سبيل المزاح، فإن ذلك يسبب ضررًا معنويًا واجتماعيًا، يدخل تحت طائلة القاعدة.

٢.التنمر الإلكتروني: السخرية العلنية، أو الإهانة عبر التعليقات والمنشورات، تُعد ضررًا حقيقيًا يتسبب في أذى نفسي، بل ربما يقود إلى الانتحار أو الاكتئاب.

٣.نشر صور أو فيديوهات دون إذن: يؤدي إلى ضرر بسمعة الشخص، وربما أسرته، وهو تصرف محرم شرعًا حتى لو تم من قبل مراهق.

وبالتالي، فإن القاعدة تُوجب تحريم كل استخدام رقمي فيه إلحاق ضرر بالآخرين، ولو عن غير قصد، مما يُحتم تربية المراهق على فقه الأذى الرقمي.

ثانيًا: قاعدة "سد الذرائع" تنص هذه القاعدة على منع الوسائل التي تؤدي إلى المحرمات، حتى وإن كانت في ذاتها مباحة. فمثلاً، التواصل بين الجنسين عبر هذه الوسائل قد يكون مباحًا في أصله، لكنه يُمنع إذا كان يؤدي إلى الفتنة أو الوقوع في

المحظورات الشرعية. باتت وسائل التواصل الاجتماعي مثل: فيسبوك، إنستغرام، تيك توك، وسناب شات، ساحة يومية للمراهقين، تُستخدم للتواصل، المشاركة، والتعبير. وقد تبدو هذه الوسائل مباحة في أصلها. ولكن من منظور فقهي: إذا كان هذا الاستخدام يؤدي غالبًا إلى محظورات شرعية، فيُمنع وفقًا لقاعدة سد الذرائع. ومن الأمثلة-:التواصل غير المنضبط بين الجنسين: قد يبدأ برسائل مهذبة، لكنه يؤدي إلى تعلّق قلبي، كشف خصوصيات، أو إثارة شهوات، وقد يجرّ إلى اللقاءات المحرمة.لذلك يرى كثير من العلماء أنه يُمنع إلا للضرورة وبضوابط. -المشاركة في التحديات الخطيرة أو السلوكيات الشاذة. بعض "تحديات" المراهقين قد تؤدي إلى إيذاء النفس أو الغير مثلاً: تحدي الصمت، تحدي الاختفاء.

مشاركتها أو ترويجها يُعد وسيلة مؤدية لمفسدة، فيمنع شرعًا. -نشر صور غير لائقة أو مثيرة: حتى لو كانت الصورة "شخصية" أو "بريئة" في نظر صاحبها، إلا أنها تفتح بابًا للفتنة أو التعدي على العرض. كل هذه الصور تُعد من الذرائع المفضية للمحظورات، لذا تُسدّ وتُمنع شرعًا. قال الإمام ابن القيم في إعلام الموقعين: "إن سدّ الذرائع ربع التكليف؛ فإن الله سبحانه وتعالى حرم الذرائع المؤدية إلى الفساد تحقيقًا لمقاصد شريعته". وقال الشنقيطي في أضواء البيان: "الوسائل لها أحكام المقاصد، فما أفضى إلى محرم فهو محرم، وما أدى إلى واجب فهو واجب". وذكر القرافي أن من أصول المالكية سد الذرائع، ويُقدّم على كثير من الفروع عند تعارض المصالح والمفاسد. فقاعدة سد الذرائع ترسّخ أهمية تقييد حرية المراهقين في استخدامهم الرقمي، ليس بهدف التضييق، بل لحمايتهم من النتائج المفسدة، وتُعد مرتكزًا فقهيًا ضروريًا لصياغة سياسات توجيهية في التربية الرقمية الشرعية.

ثالثًا: قاعدة "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح" تُشير هذه القاعدة إلى أنه إذا تعارضت مصلحة مع مفسدة، فإن درء المفسدة يُقدم على جلب المصلحة. وبناءً عليه، إذا كان استخدام المراهقين لوسائل التواصل الاجتماعي يُحقق بعض المصالح، لكنه يؤدي إلى مفاسد أكبر، مثل الانحراف الأخلاقي أو الإدمان الرقمي، فيجب تقييد هذا الاستخدام.

قد يحقق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بعض المصالح للمراهقين، مثل: التعبير عن الذات. التعلُّم الذاتي وتوسيع المدارك. بناء علاقات اجتماعية. لكن في المقابل، ظهرت مفاسد خطيرة مترتبة على هذا الاستخدام، منها:

١. الانحراف الأخلاقي التعرّض لمحتويات جنسية، التطبيع مع الفاحشة
٢. الإدمان الرقمي إهمال الدراسة، اضطراب النوم، العزلة
٣. التأثر بالفكر المنحرف أو العنف العصابات الرقمية، تحديات خطيرة.
٤. التنمر الإلكتروني والضغط النفسي. وعندما تُقارن هذه المفاسد بالمصالح المرجوة، يظهر أنها أرجح وأخطر على الفرد والأسرة والمجتمع. لذلك يُصبح من الواجب فقهًا وتربويًا واجتماعيًا أن يُقيد هذا الاستخدام، ويُراقب ويُوجه، تحقيقًا لمقتضى هذه القاعدة الشرعية. قال الإمام العز بن عبد السلام: "المصالح والمفاسد تُراعى شرعًا، فإذا تعارضت، فإن تقديم دفع المفسدة أولى، لأن في دفعها حفظًا، وفي المصلحة جلب، والحفظ أولى من الجلب". العز بن عبد السلام. (١٩٩١).

وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: "درء المفاسد قاعدة عامة تدخل في أبواب المعاملات والحدود والسياسة الشرعية".

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله﴾: "المنع من السب هنا، ليس لأنه غير جائز، بل لأنه يؤدي إلى مفسدة أعظم، وهي سب الله عز وجل، فدرء المفسدة أولى ". القرطبي، محمد بن أحمد. (٢٠٠٣). إذاً تُعد هذه القاعدة أداة فقهية مهمة في بناء سياسات الحماية الرقمية للشباب والمراهقين، بحيث لا يُترك الاستخدام الرقمي دون توجيه، وإن احتوى على بعض الفوائد، ما دامت المفاسد المحتملة أعظم. "ليس كل مباح يُترك بلا ضبط، إذا ترتب عليه فساد أشد".

رابعًا: قاعدة "ما أدى إلى الحرام فهو حرام" تُفيد هذه القاعدة بأن الوسائل التي تؤدي إلى المحرمات تأخذ حكمها. فمثلاً، إذا كان استخدام تطبيق معين يؤدي بالمراهقين إلى مشاهدة محتوى غير لائق، فإن استخدام هذا التطبيق يُعد محرمًا. تُعد التطبيقات الحديثة مثلTikTok، Snapchat، Instagram وسائل في ظاهرها مباحة، لكنها أحيانًا تُستخدم أو تُصمم بما يؤدي إلى محرمات، خصوصًا في بيئة المراهقين: –تطبيق يؤدي إلى مشاهدة محتوى فاحش أو إباحي. حتى لو لم يكن التطبيق مصممًا لهذا الغرض، إلا أن بيئة المحتوى المفتوحة فيه تؤدي بالغالب إلى الانكشاف على ما حرمه الشرع. يُصبح استخدامه محرمًا لمن يعلم غالبًا أنه سيقع في المحظور. تطبيق يؤدي إلى التعلق المرضي أو الإدمان. إذا كان يُغري المراهق على التعلق بالمؤثرين المخالفين لقيم الدين أو الانشغال عن الصلاة والواجبات، فإنه يُحرَّم لكونه وسيلة لمفسدة راجحة. تطبيق يؤدي إلى التطاول على الآخرين أو نشر الشائعات. ومثل غرف المحادثات المجهولة أو البث المباشر غير المنضبط. في كل هذه الحالات، الوسيلة (أي التطبيق) تأخذ حكم المقصد (المحرم). أمثلة فقهية تدعم القاعدة: النظر المحرّم: النظر مباح في أصله، لكنه يُحرَّم إذا أدى إلى الشهوة أو الفتنة. الاختلاط المحايد: قد يُمنع إذا أدّى غالبًا إلى خلوة أو فتنة. قال الإمام السيوطي: "ما لا يتم الحرام إلا به فهو حرام، سواء أكان فعلًا أو تركًا". تُعد هذه القاعدة ركيزة شرعية في منع أو تحريم التطبيقات والمنصات الرقمية التي تؤدي إلى مفاسد خلقية أو فكرية للمراهقين. وهي تُؤسس لمبدأ "الحذر من الوسائل"، لا فقط "النية الحسنة". وتُساعد على بناء منهج فقهي وقائي في مجال الأخلاق الرقمية.

خامسًا: قاعدة "رفع الحرج" تُشير هذه القاعدة إلى أن الشريعة الإسلامية تهدف إلى التيسير ورفع المشقة عن المكلفين. وبالتالي، يجب أن تكون الضوابط المفروضة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المراهقين متوازنة، بحيث لا تُسبب لهم حرجًا أو تُقيّد حريتهم بشكل مفرط، مع الحفاظ على القيم والأخلاق الإسلامية. في سياق التربية الرقمية وضبط سلوك المراهقين في بيئة الإنترنت، تظهر الحاجة لتفعيل قاعدة "رفع الحرج" بشكل متوازن: عدم فرض ضوابط قاسية أو غير واقعية: المنع التام أو الرقابة الصارمة على كل استخدام قد يُسبب عزلة نفسية للمراهق أو يولد التمرد. الشريعة تراعي المرحلة العمرية والظروف المتغيرة، لذا لا يجوز إصدار أحكام عامة دون مراعاة الحرج والمشقة. اعتبار الفروق الفردية والمجتمعية: لا يمكن فرض نفس القيود على جميع المراهقين في كل البيئات (الريف/المدينة – أسرة محافظة/منفتحة). القاعدة تدعو إلى ضبط الاستخدام لا منعه الكلي، وفق مبدأ التدرج والرحمة. التوازن بين الحماية والحرية: الحرية الشخصية مشروعة في الإسلام، لكن تُضبط بالقيم. منع الحرج لا يعني فتح الباب بلا ضوابط، بل تحقيق الوسطية بين الإفراط والتفريط. قال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ (البقرة: ١٨٥): "هذه الآية أصل في

التيسير على المكلفين ورفع الحرج عنهم في العبادات والمعاملات". وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: "قاعدة رفع الحرج أصل شرعي عام، تدخل في الرخص، ورفع الإثم، وتقدير المسؤوليات على قدر الطاقة. وقال السيوطي في الأشباه والنظائر: "المشقة تجلب التيسير، وهي قاعدة مخرجة عن قاعدة الحرج". القرطبي، محمد بن أحمد (٢٠٠٣).

تبرز هذه القاعدة كضمانة لعدم الوقوع في التشدد الفقهي عند التعامل مع مراهقين في فضاء رقمي. فهي تفتح بابًا لتشريعات فقهية واقعية ومعاصرة، تأخذ بعين الاعتبار: تطور الزمن، طبيعة الأعمار، واختلاف البيئات، وبالتالي، أي سياسة تربوية أو دينية تُطبّق على المراهقين يجب أن تكون منضبطة بضابط "رفع الحرج"، مع مراعاة مقاصد الشريعة في التيسير والهداية. السيوطي، جلال الدين (٢٠٠٥).

٢،٤. حدود حرية التعبير في الإسلام

حرية التعبير في الإسلام مكفولة ضمن إطار الشريعة، حيث يُشجع الإسلام على التعبير عن الرأي والنصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لكن هذه الحرية ليست مطلقة، بل مقيدة بعدم الإضرار بالآخرين أو نشر الفتن أو التعدي على القيم الإسلامية. قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا..." (الحجرات: ٦) مما يُؤكد على ضرورة التثبت قبل نشر المعلومات. كما قال النبي ﷺ: "كفى بالمرء كذبًا أن يُحدث بكل ما سمع" (رواه مسلم). وبالتالي، يجب على المراهقين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بمسؤولية، مع الالتزام بالضوابط الشرعية، وتجنب نشر الإشاعات أو المحتوى الضار، واحترام خصوصية الآخرين. الضوابط الفقهية لحرية التعبير فيما يلي أهم الضوابط التي تُقيد حرية التعبير شرعًا: (أ)عدم الإضرار بالآخرين: قاعدة: "لا ضرر ولا ضرار" : يُمنع نشر كلام يُلحق ضررًا بشخص أو جماعة، مثل التشهير، الغيبة، أو النميمة. (ب)عدم التعرض للشؤون الدينية: يُمنع الاستهزاء بالدين أو الشعائر أو القرآن أو السنة، وهو قد يؤدي إلى الردة لدى بعض الفقهاء. (ج)عدم نشر الفتنة أو الإشاعة:قال تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: ٦) التحريض ونشر الأخبار الكاذبة، أو تهديد السلم الاجتماعي، تُعتبر من الممنوعات الشرعية. (د)احترام الخصوصية والأعراض: تصوير الناس أو كشف خصوصياتهم دون إذن محرم. التنمر الإلكتروني يُعد صورة من الأذى المحرم. (هـ)صدق القول وحُسن المقصد: قال النبي ﷺ: "كفى بالمرء كذبًا أن يُحدث بكل ما سمع." (رواه مسلم) المسلم مسؤول عن مصداقية ما ينشر، خاصة في بيئة الإعلام الرقمي السريع.

٢،٤. المسؤولية الشرعية للمراهق في البيئة الرقمية

في الفقه الإسلامي، ترتبط المسؤولية الشرعية ببلوغ سنّ التكليف، وهي مرحلة يُصبح فيها الإنسان مكلفًا شرعًا بتحمّل تبعات أفعاله وأقواله. لكن هناك تمييزًا فقهيًا بين:

- البلوغ الحقيقي (الشرعي): ويكون بظهور علامات البلوغ (مثل الاحتلام أو الحيض أو إنبات الشعر أو بلوغ ١٥ سنة قمرية).

•سن التمييز: ويبدأ من ٧ سنوات تقريبًا، وهو السن الذي يُدرك فيه الطفل بعض المعاني ويُفرّق بين النافع والضار.

قال الإمام النووي:

"الصبي المميز تقبل منه الأقوال التي له فيها مصلحة. ويُعلّم الصلاة والصيام والآداب، ويُحاسب تأديبًا لا حدًا. النووي، يحيى بن شرف. (١٩٩٥). بناءً عليه، المراهق المميز (قبل البلوغ) لا يُعاقب بالعقوبات الحدّية، لكن يُؤدب ويُوجَّه ويُنكر عليه علنًا.في العصر الحديث، نشأ مفهوم "الأخلاق الرقمية(Digital Ethics) "، وهي مسؤولية الفرد عن استخدامه للأدوات التكنولوجية بشكل لا يضر بالغير أو ينتهك القيم. من المنظور الفقهي، هذه المسؤولية تُستند إلى قواعد مثل: "لا ضرر ولا ضرار" – "من تتبّع عورات الناس، تتبّع الله عورته" : "كفى بالمرء كذبًا أن يُحدث بكل ما سمع" – ويُعد المراهق مسؤولًا أخلاقيًا من سن التمييز، ومسؤولًا شرعيًا كاملًا بعد البلوغ. لذلك، تُوصي الشريعة والأنظمة الحديثة: بتوجيه المراهق تربويًا، وتقييد حريته التقنية بما لا يُلغي شخصيته، وتفعيل "فقه التأديب" بدلًا من فقه العقوبة.

٢،٥. نماذج تطبيقية من الواقع الرقمي

النموذج الأول: نشر إشاعة عن معلم المدرسة:

طالب مراهق في عمر ١٤ عامًا نشر عبر مجموعة واتساب منشورًا يدّعي فيه أن أحد المعلمين تم توقيفه بسبب فضيحة أخلاقية، دون التأكد من صحة الخبر. انتشرت الإشاعة وأثرت على سمعة المعلم. الحكم الشرعي: هذا الفعل يُعد من نشر الإشاعات المحرمة، ويترتب عليه ضرر نفسي ومعنوي، ويُؤدب عليه المراهق.

•التوصية: ترسيخ فقه التثبّت، وتعليم المراهق القاعدة القرآنية: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾. النموذج الثاني: مشاركة مقطع غير لائق في منصة TikTok فتاة مراهقة تشارك في تحدي رقص مخالف للأدب، وتنشره علنًا، ويتفاعل معه مئات المتابعين.

الحكم الشرعي: نشر محتوى مخل أو مهيج للغرائز يُعد مخالفًا لقيم الإسلام، ووسيلة إلى الفتنة. التوصية: تعزيز الحياء الرقمي وتوضيح مسؤولية المحتوى.

النموذج الثالث: التنمر الإلكتروني: طالبان يسخران من زميل لهما من ذوي الإعاقة وينشران صورة له مع تعليق ساخر.

الحكم الشرعي: إيذاء، غيبة، وسخرية محرمة.التوصية: غرس فقه حقوق الإنسان في البيئة الرقمية.

٣. النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

- يتحمل المراهق المسؤولية الأخلاقية والشرعية في البيئة الرقمية تدريجيًا وفق سن التمييز والبلوغ.
- يُعد الفضاء الرقمي مجالًا جديدًا يستدعي تأصيلًا فقهيًا في ضوء قواعد عامة مثل: لا ضرر ولا ضرار، سد الذرائع، درء المفاسد.

- أفعال مثل التشهير، التنمر، أو نشر الفواحش تُعد صورًا حديثة من الجنايات الرقمية، ويجب التعامل معها تربويًا وتأديبيًا.
- معظم الفقهاء يُفرقون بين المسؤولية الجنائية الحدية والمسؤولية التربوية التأديبية.

ثانيًا: التوصيات

- ضرورة إعداد دليل "فقه الأخلاق الرقمية" موجّه للمراهقين، يتضمن مبادئ وضوابط شرعية مبسطة.
- توعية أولياء الأمور والمربين بدورهم في التوجيه والرقابة الرقمية باستخدام لغة تربوية.
- دمج مفاهيم الفقه الرقمي في مناهج التربية الإسلامية المدرسية.
- تعزيز الشراكة بين مؤسسات التعليم والشؤون الدينية لتطوير برامج تأهيلية للمراهقين في العالم الرقمي.
- دعوة الباحثين لتوسيع مجال "فقه الإعلام الجديد" وتقديم اجتهادات معاصرة لمعالجة قضايا الشباب.

٤. الخاتمة

تُعد المسؤولية الشرعية للمراهقين في البيئة الرقمية من القضايا الفقهية المعاصرة التي تستوجب تأصيلاً متوازنًا بين الأحكام الشرعية والتحديات التكنولوجية. وقد بيّنت هذه الدراسة أن المراهق، رغم عدم بلوغه الكامل للتكليف، يظل مسؤولًا أدبيًا وأخلاقيًا عن أفعاله الرقمية، مما يستوجب توعيةً فقهية وتربوية تحميه من الزلل، وتُعينه على الاستخدام الرشيد لتقنيات العصر في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

٥. المصادر والمراجع:

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (١٩٩٦). إعلام الموقعين عن رب العالمين (ج٣). بيروت، لبنان: دار الفكر.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (١٩٩٥). مجموع الفتاوى (ج١٩). المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. (٢٠٠٤). المغني. بيروت، لبنان: دار الفكر.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٩٩٧). الموافقات في أصول الشريعة (ج٢). بيروت، لبنان: دار المعرفة.

السبكي، تاج الدين. (٢٠٠١). الأشباه والنظائر. بيروت، لبنان: دار البشائر الإسلامية.

السيوطي، جلال الدين. (٢٠٠٥). الأشباه والنظائر. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

العز بن عبد السلام. (١٩٩١). قواعد الأحكام في مصالح الأنام (ج١). بيروت، لبنان: دار الفكر.

القرافي، أحمد بن إدريس. (١٩٩٨). الفروق (ج٢). بيروت، لبنان: عالم الكتب.

القرطبي، محمد بن أحمد. (٢٠٠٣). الجامع لأحكام القرآن (ج٢ و ج٧). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (٢٠٢١). قرار بشأن أحكام وسائل التواصل الاجتماعي، وضوابطها، ونشر المعلومات. جدة، المملكة العربية السعودية.
https://iifa-aifi.org/ar/44180.html

مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (٢٠٢١). قرارات ندوة الجرائم الإلكترونية. جدة، المملكة العربية السعودية.

وزارة الأوقاف الكويتية. (٢٠٠٥). الموسوعة الفقهية الكويتية (ج١٣، ج٢٢). الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الزحيلي، وهبة. (٢٠٠٦). الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق، سوريا: دار الفكر.

Mayo Clinic. (2023). Teens and social media use: What's the impact? Retrieved from https://www.mayoclinic.org/healthy-lifestyle/tween-and-teen-health/in-depth/teens-and-social-media-use/art-20474437

Niteh, M. Y., Ahmad, M., & Basir, A. (2016). The Emergence Of Schools Of Thought And Their Impact On Muslim Ummah Entity .مظاهر ودلالات المذاهب الفكرية وأثرها في كيان الأمة الإسلامية :Al-Qanatir: International Journal Of Islamic Studies, 4(2), 36-52.

Niteh, M. Y .ضوابط الأخذ بالرخصة في قضايا اختلف فيها الفقهاء. (٢٠١٦) .Al-Banjari: Jurnal Ilmiah Ilmu-Ilmu Keislaman, 15(2), 223-232.